Voice of Bahrain

BM Box 6135, London WC1N 3XXs
Email: info@vob.org,
Web Site: www.vob.org
العدد 332 سبتمبر 2010 رمضان/ شوال 1431

صوت البحرين

نشرة شهرية تصدرها حركة أحرار البحرين الإسلامية

الوضع في البحرين يصل مرحلة اللارجعة

وانتهت حقبة الخداع، وسقطت الاقنعة الزاهية التي اخفت وجها قبيحا كالحا، وبدأ العالم يطلع على حقيقة العدو الخليفي الذي استغل اموال الشعب المنهوبة بالقوة والاكراه لضرب البحرانيين الاصليين (شيعة وسنة) على مدى عقود. بدأ العدوان الحالي ضد الشعب باعتقال الناشط الحقوقي الدكتور عبد الجليل السنكيس، وتواصل لتمتد ايدي البغي للعلماء والعباد والشرفاء، فما بقيت بلدة الا وأصابها شيء من شر هذا العدو الحاقد. وتواصل ظلمه حتى اعتدى على الحرمات، وضرب النساء واعتقلهن وهددهن بهتك اعراضهن. واعتدى على بيوت الله بلا وازع من ضمير او رادع من اخلاق او انسانية. وما يزال يسعى على اخفاء جرائمه بمنع تغطيتها في وسائل اعلامه، وسعى لتكميم افواه الاحرار بالتهديد بسجن من يشير الى الجرائم التي ترتكب نهارا بحق الشباب والاطفال الذين يختطفون على ايدي فرق الموت ويعذبون حتى يشرفوا على الموت ثم يلقى بهم في مناطق نائية، وليلا بحق الرهائن الذين لم يرشح الا جانب يسير من معاناتهم في غرف التعذيب الخليفية. وهذا النزر اليسير كان كافيا لتحريك ضمائر الاجانب، قبل المواطنين، للقيام بعمل ما لانقاذ اهل البحرين من هذا العدو الذي تفوق على الصهاينة في السعي لاستئصال الشعب الاصلي من ارض آبائه واجداده. واذا كان الطاغية المتربع على رأس النظام يعتقد انه بمأمن من العقوبة القانونية في الدنيا فانه مخطيء. وسوف يجد نفسه، ومعه زبانيته، محاصرين بالعدالة لارتكابهم جرائم التعذيب والابادة بحق سكان الارض الاصليين (شيعة وسنة). فبعد ان انتشرت مؤشرات لما مورس من تعذيب وحشي رهيب بحق الرهائن، تحركت شخصيات دولية لملاحقة مرتكبي تلك الجرائم، وسوف يكون تحركهم هذه المرة، بعون الله تعالى، مكللا بالنجاح. ولن يفلت المعذبون الذين ثبت دورهم في ممارسة تلك الجريمة من العقوبة، ابتداء برأس الحكم الذي أعطى اوامره للعودة لممارسة التعذيب كسياسة ثابتة، مرورا برئيس جهاز الامن الخليفي، خليفة بن عبد الله آل خليفة، السفير السابق في لندن، وخليفة بن علي بن راشد، السفير الحالي، وصولا الى المعذبين الذين نكلوا بالبحرانيين. الملفات التي جمعت حتى الآن تحتوي معلومات احدثت هزة في نفوس اولئك الاجانب فتحركت ضمائرهم لانقاذ الضحايا من براثن الوحوش الخليفيين. ووجهت نداءات للضحايا وذويهم لتثبيت الجرائم التي ارتكبت بحقهم، بكافة تفصيلاتها من اسماء واوقات وافعال، ومن ثم ايضالها للفريق الدولي الذي تشكل لحماية البحرانيين من جرائم العدو الخليفي.

هذا لا يعني ان تلك الجرائم سوف تتوقف، فمن المتوقع استمرار هذا الطاغية في مشروعه التصفوي، باستهداف الشرفاء والاحرار، خصوصا بعد ان اعلان السفير الامريكي في المنامة دعمه للمشروع الخليفي القائم على التعذيب والتصفية والتجنيس السياسي وقمع الحريات. ويعتقد الطاغية والسفير ان طرح القضية البحرانية التي مضى عليها تسعون عاما، ضمن مصطلحات الارهاب والعنف كاف لما يمارس يوميا بحق القرى والمدن التي يقطنها البحرانيون الاصليون (شيعة وسنة)، غير ان هذه الادعاءات جميعا لن تصمد امام محكمة قانونية تتوفر على شيء من العدل. وحيث ان كافة المنظمات الحقوقية الدولية قد شجبت الاعتقالات واعتبرتها سياسية بحتة، فقد فقد الطاغية والسفير اية ارضية لتمرير دعاوى الارهاب. السبب بسيط، وهو ان شعب البحرين اصبح ضحية للارهاب الرسمي الذي مارسته فرق الموت بحق العشرات من البحرانيين، وعناصر التعذيب التي مزقت اجساد السجناء. هذا الارهاب تمثل بالاعتداء على البيوت في الساعات الاولى من صباح كل يوم، وترويع النساء والاطفال، وسحب الشباب الى غرف التعذيب، وتمثل بجرائم الخطف الذي قدم

التتمة صفحة (8)

في يوم السبت 27 اغسطس أمر المحقق الخليفي (نواف حمزة) بتجديد توقيف الدكتور عبد الجليل السنقيس 60 يوما اضافية على ذمة التحقيق في المسرحية المزعومة وامر باعادته مجددا الى الزنزانة الانفرادية في سجون المخابرات في القلعة. وقد وجهت العائلة الخليفية للدكتور السنكيس 12 تهمة منها قلب نظام الحكم التي يعدم مرتكبوها وفق القانون الخليفي الظالم.
يذكر ان الدكتور قال للمحقق الخليفي بانه تعرض للتعذيب البدني والنفسي الشديد طوال فترة توقيفه 15 يوم وحرم من ابسط حقوقه واحتياجاته الاساسية كانسان يصون بها آدميته. وعليه طلب من المحقق الخليفي ان يحيله على المستشفي للعلاج وخصوصا من الاصابة التى احدثت في ظهره. كما طلب من المحقق الخليفي بان لا يعيده مجددا الى سجون المخابرات التي يشرف عليها الجلاد خليفة بن عبد الله آل خليفة. ولكن القاضي الخليفي تجاهله الطلبين و زاد عليهما تمديد توقيفه بشكل تعسفي. من أنواع التعذيب الذي شكي منها السنكيس أمام النيابة تقييد يديه وعينيه طوال فترة اعتقاله بزنزانة انفرادية ومنعه من الاستحمام لأسبوع، ومن اجل إذلاله قامت بمصادرة كرسيه المتحرك وأجبر على التحرك لقضاء حاجته زحفا على البطن. كما تم إجباره على الوقوف برجل واحدة لمدة يومين متواصلين، وضرب على كلتي إذنيه حتى تضررت احداهما، ويكاد لا يسمع منها، وتم سحبه من حلمات ثدييه وحلمات أذنيه بكماشات من اجل إيذائه وإذلاله.

وفي يوم الاحد 28 اغسطس أحضر كل الشيخ محمد حبيب المقداد، والشيخ سعيد النوري والاستاذ عبدالغني الخنجر من زنزاناتهم الانفرادية الى الادعاء العام الخليفي، وتحدثوا للمرة الاولى مع محاميهم الاستاذ محمد أحمد. واستمر "التحقيق" معهم ساعتين، ثم اعيدوا الى غرف التعذيب مجددا للمزيد منه. ووفقا للاوامر التي صدرت عن ديوان الحاكم، فقد تم تجديد سجنهم شهرين كاملين، على امل تمرير مهزلة الانتخابات الصورية لنصف اعضاء مجلس الشورى. وهذا المجلس هو الذي يصم على أبشع القوانين القمعية التي حولت له من قبل الخليفيين مثل قانون الارهاب وقانون التجمعات. ووفقا لهذه "القرارات" فان من يعارض آل خليفة يعتبر ارهابيا.

صدر الشهر الماضي تقارير عديدة من منظمات حقوقية ومهنية واهلية تشجب العدوان الخليفي ضد اهل البحرين، وممارسة التعذيب والاعتداء على الحرمات. فقد اصدرت منظمة هيومن رايتس ووج ومنظمة العفو الدولية والفيدرالية الدولية لحقوق الانسان، ولجنة حماية الصحافيين وفرونت لاين والهيئة الاسلامية لحقوق الانسان، ادانات واضحة للاعتقالات التعسفية التي طالت العشرات من البحرانيين. واصدرت شبكة "علماء في خطر" التي تتخذ من نيويورك مقرا لها مناشدة عاجلة بعنوان: نداء لاجراء فوري من اجل بروفيسور الهندسة الميكانيكية، عبد الجليل السنكيس. ووقعت عشرات المنظمات العربية والاجنبية عرائض تطالب آل خليفة باطلاق سراح السجناء البحرانيين.

اصدر شعب البحرين مناشدات عديدة لجهات دينية وسياسية للتدخل الفوري لوقف حملة الابادة والتصفيات الجماعية والتعذيب التي تمارسها العائلة الخليفية بحق شعب البحرين. وتم ارسال رسائل الى الجهات المتوقع تعاطفها مع اهل البحرين، بهدف وقف المشروع الاجرامي الذي ينفذه الديكتاتور الحاكم ضد الشعب الاصلي في هذا البلد المعذب. وفقا للتقديرات الاولية للاعتقالات التعسفية في العدوان الوحشي الاخير على البحرانيين، فقد بلغ عدد المعتقلين عددا يصل الى 200 شخص، بعد ان امر الديكتاتور باعادة تجهيز السجون باحدث اجهزة التعذيب.

فشل العدو الخليفي في تحقيق شيء من الاعتقالات التعسفية التي استقبلت بالاستهجان والتقزز من نشطاء حقوق الانسان الذين عبروا عن مواقفهم ببيانات قوية. كما رفض بعض الصحافيين الشرفاء، مثل ثاناسيس كامبانيز، مراسل صحيفة "نيويورك تايمز" بيع ضميره للاستبداد والديكتاتورية الخليفية، وكتب مقالا واسعا كشف الارهاب الخليفي باتزان وتجرد. وبثت قناة بي بي سي حوارا مفتوحا مع عدد من النشطاء والمواطنين حول الاوضاع في البحرين، واجرت استفتاء جاءت نتيجته بان 72 بالمائة ممن ادلوا باصواتهم يعتقدون ان العائلة الخليفية تمارس انتهاكات واسعة لحقوق الانسان في البحرين.

تزامنا مع الحملة الأمنية التي يقودها جهاز الأمن الوطني، وتأكيدا لانعدام الاخلاق والانسانية لدى الخليفيين:

السلطات البحرينية توقف علاج رئيس حركة حق بسبب انتقاداته العلنية للحملة الأمنية

في خطوة تؤكد الهيمنة المطلقة للعدو الخليفي على شؤون الدولة، وتحولها الى أداة بأيديهم يستخدمونها للامعان في ظلم المواطنين، أصدر ديوان الحاكم لوزارة الصحة امرا بوقف دفع تكاليف علاج الاستاذ حسن المشيمع، الامين العام لحركة حق. فبعد تشخيص مرضه قبل ثلاثة شهور، وانه مصاب بسرطان الغدد اللميفاوية، قررت الوزارة، بناء على تقارير الاطباء، ارساله لبريطانيا لتلقي العلاج. وقرر اطباء مستشفى "رويال مارزدن" في لندن ان العلاج يحتاج الى ما بين ست وثماني جرعات تفصل بين الواحدة والاخرى ثلاثة اسابيع. وبعد تناوله الجرعة الثالثة صدر قرار بشكل مفاجيء بوقف العلاج، واتصل به احد المسؤولين بالوزارة لابلاغه القرار، وطلب منه العودة الى البلاد فورا. وكانت تلك الخطوة من ابشع القرارات الجائرة لانها عبرت للجميع، بمن فيهم الطاقم الطبي بالمستشفى، كيف تدار البحرين، وكيف ان القوانين المعمول بها انما هي ادوات بيد الطغمة الخليفية الحاكمة، تستعملها ضد مناوئيها بشكل غير شريف.

ان مساومة الشرفاء على حقوقهم امر يناقض قيم الشرف والمروءة والاخلاق. وقد استقبل الاستاذ حسن القرار بقلب كبير، ورفض الرضوخ للطلب الخليفي الخبيث، وتوكل على الله الذي لا يضيع عباده الصالحين. وعبر الكثيرون عن تعاطفهم معه، وشدوا على ازره، وقد يسر الله له فرجا من حيث لا يحتسب، واغناه الله عن الحاجة لما في ايدي الظالمين.

وبرغم وجود وثائق تثبت ذلك، اهمها الرسالة الرسمية التي بعثتها وزارة الصحة الى ادارة المستشفى لابلاغها بوقف العلاج فورا، الا ان السفارة في لندن، بأمر آخر من ديوان الحاكم، اصدرت بيانا كاذبا بان الاستاذ حسن مشيمع رفض قبول تكاليف العلاج. وهو امر مختلق جملة وتفصيلا. وكان الاستاذ حسن قد رفض مبلغا من المال قدمه مبعوث من ا حدى الجهات الخليفية اعتبره محاولة لشراء موقفه، ولم يرفض استلامه حقوقه كمواطن من وزارة الصحة. فالاستاذ حسن قضى ثلاثين عاما في خدمة الوطن، مدرسا للاجيال المتعاقبة، ويحصل على راتب تقاعدي متواضع. وفي ما يلي وثيقتان لتوضيح الامر:

مركز البحرين لحقوق الانسان

الجمعة 27/8/2010

يعبر مركز البحرين لحقوق الانسان عن انزعاجه لقرار السلطات البحرينية الطلب إلى احد المستشفيات في العاصمة البريطانية لندن بوقف العلاج من مرض السرطان الذي يتلقاه الاستاذ حسن المشيمع، رئيس حركة الحريات والديمقرطية (حق)، حيث تم ابلاغ المستشفى بأن الدولة لن تواصل دفع تكاليف العلاج للمستشفى بعد اليوم. ويعتقد بأن السبب وراء ذلك هو انتقادات عبر عنها المشيمع في ندوة عامة بمجلس اللوردات البريطاني ولمحطات تلفزيونية تتعلق بالتضييق على الحريات وتصاعد الانتهاكات التي تقوم بها اجهزة الامن في البحرين.

ويتلقى المشيمع العلاج في مستشفى تخصصي بالعاصمة البريطانية لندن منذ شهر يونيو الماضي من مرض السرطان في الغدد اللمفاوية. وعادة ما تبعث وزارة الصحة بعض المرضى لتلقى العلاج في الخارج وخصوصا اذا لم يكن علاجهم متوفرا في البحرين. ووفقا للمعلومات التي تلقاها مركز البحرين لحقوق الانسان فان وزارة الصحة قررت ارسال المشيمع للعلاج في الخارج بسبب الحاجة لجهاز تصوير خاص يبين مدى تطور أو تدهور حالته الصحية بعد كل جرعة من الحقنة الكيماوية التي يتلقاها، وهذا الجهاز غير متوافر في البحرين. ولكن - وفي اتصال هاتفي يوم أمس الأول تلقته ادارة المستشفى- طلب احد المسئولون بوزارة الصحة البحرينية ان يتوقف المستشفى فورا عن علاج مشيمع على نفقة الوزارة، والطلب منه العودة للبحرين إن أراد إكمال العلاج. وقد تلقى مركز البحرين لحقوق الانسان معلومات تؤكد بأن التقارير الطبية الخاصة بالمشيمع تشير إلى إن سفره إلى البحرين وركوب الطائرة خلال مرحلة العلاج الحالية قد يشكل تهديد لحياته.

ويعتقد مركز البحرين لحقوق الانسان أن هذا القرار يأتي ردا على مشاركة المشيمع في ندوة مجلس اللوردات وكذلك لقاءاته التلفزيونية المستمرة مع القنوات الأجنبية والتي جاءت بعد الحملة الأمنية التي بدأتها السلطات البحرينية والتي استهدفت نشطاء المعارضة والمدافعين عن حقوق الانسان خصوصا تحدثه أخيرا في برنامج عين على الديمقراطية الذي تبثه قناة الحرة. ويرى المركز كذلك أن دفعه نحو العودة للبحرين ربما يهدف إلى اعتقاله أو إلى حصاره في الداخل بعدما تم اعتقال العديد من النشطاء السياسيين والمدافعين عن حقوق الانسان بشكل تعسفي. وكان المشيمع نفسه قد تعرض للاعتقالات في فترات مختلفة ومحاكمات غير العادلة كان أخرها في عام 2009.

ويجد مركز البحرين لحقوق الانسان بأن هذا القرار تعسفي وغير انساني وقد يهدد حياة المشيمع، وانه ينم عن سياسة الانتقام من المعارضين والناشطين في مجال حقوق الانسان، وينم ذلك القرار عن التمييز في تقديم الخدمات الدولة العامة للمواطنين، وذلك بناء على رأيهم السياسي او نشاطهم الحقوقي. ولذلك يطالب مركز البحرين لحقوق الانسان السلطات البحرينية بالوقف الفوري لهذا القرار غير الإنساني والسماح للاستاذ حسن مشيمع بتكملة علاجه.

السفارة البحرينية ببريطانيا: مشيمع تعرض لضغوط لرفض الدعم الحكومي لعلاجه

أفاد الملحق الصحي بسفارة مملكة البحرين في المملكة المتحدة بأن ما تردد مؤخرا بشأن وقف علاج الأمين العام لحركة حق حسن مشيمع من مرض عضال على نفقة حكومة مملكة البحرين، يفتقد إلى الدقة وتعرض للكذب والتحريف في ظل محاولة البعض قلب الحقائق لأغراض خاصة.

وأوضح الملحق الصحي أن وزارة الصحة قامت مشكورة بابتعاث المذكور إلى مستشفى في تركيا لإجراء الفحوصات الطبية للوقوف على حالته الصحية.. ومن ثم تقرر سفره إلى بريطانيا للعلاج على نفقة حكومة البحرين. وأضاف أن وزارة الصحة لم توقف نفقات علاج المذكور بل تم تكليف الملحقية بتغطية كافة التكاليف بطريقة مناسبة إلا أنه رفض ذلك، مدعيا أن هناك مصادر أخرى ستتكفل بعلاجه ولا يحتاج شيئا من الحكومة على الرغم أنه وحتى ذلك الوقت كان يعالج عن نفقة الحكومة.

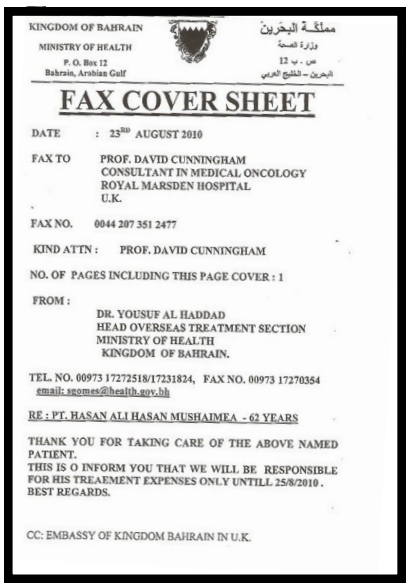

KINGDOM OF BAHRAIN
MINISTRY OF HEALTH
P. O. Box 12
Bahrain, Arabian Gulf

مملكة البحرين
وزارة الصحة
ص . ب 12
البحرين – الخليج العربي

FAX COVER SHEET

DATE : 23RD AUGUST 2010

FAX TO PROF. DAVID CUNNINGHAM
CONSULTANT IN MEDICAL ONCOLOGY
ROYAL MARSDEN HOSPITAL
U.K.

FAX NO. 0044 207 351 2477

KIND ATTN : PROF. DAVID CUNNINGHAM

NO. OF PAGES INCLUDING THIS PAGE COVER : 1

FROM :
DR. YOUSUF AL HADDAD
HEAD OVERSEAS TREATMENT SECTION
MINISTRY OF HEALTH
KINGDOM OF BAHRAIN.

TEL. NO. 00973 17272518/17231824, FAX NO. 00973 17270354
email: sgomes@health.gov.bh

RE : PT. HASAN ALI HASAN MUSHAIMEA - 62 YEARS

THANK YOU FOR TAKING CARE OF THE ABOVE NAMED PATIENT.
THIS IS O INFORM YOU THAT WE WILL BE RESPONSIBLE FOR HIS TREAEMENT EXPENSES ONLY UNTILL 25/8/2010 .
BEST REGARDS.

CC: EMBASSY OF KINGDOM BAHRAIN IN U.K.

بيان عائلة المعتقل الدكتور محمد سعيد السهلاوي

"حرَ قلبي عليه يقضي سنينا
وهو في السجن لا يزار ويقصد"

نعم هكذا هو حالنا فالدكتور محمد سعيد السهلاوي لم يهنأ في حياته، فمن سجن لسجن آخر وهذه ضريبة المطالبة بالحقوق في وطن يدعي احترامه لحقوق الإنسان. انها ليست المرة الأولى التي يتم فيها اعتقاله. ففي العام 1999 اعتقل لمدة عام ونصف العام وفق قرار وزاري و بدون محاكمة استنادا لمواد قانون أمن الدوله سيء الصيت. أما الاعتقال الثاني فكان في نهاية العام 2006 م و في ايام "العرس الديمقراطي" المزعوم، تحت سمع دولة المؤسسات والقانون وبصرها التي يروج لها بإسم "المشروع الإصلاحي". ففي فترة الانتخابات البرلمانية السابقة كان ذلك الإعتقال بتهمة لم يكن ليعاقب عليها تحت وطأة قانون أمن الدولة سيء الصيت. وأما الاعتقال الثالث فكان في فجر الثلاثاء الموافق 17أغسطس 2010 م في تمام الساعة الثالثة والربع فجرا حيث قامت مجموعة من سلطات الأمن البحرينية بلباس مدني في خمس سيارات مدنية باقتحام منزل الدكتور محمد سعيد السهلاوي بدون مراعة لحرمة شهر رمضان الكريم، و اقتادوه الى مكان مجهول لا نعلم به حتى هذه الساعة، وبدون إبراز اي تصريح قضائي او من النيابة العامة بأمر إلقاء القبض عليه، أو تحديد الجهة التي ينتمون لها.

قصدنا جميع مراكز الشرطة الموجودة في البحرين، و كذلك مبنى إدارة التحقيقات الجنائية في العدلية، و مبنى الأمن الوطني في القلعة في المنامة، و في جميع هذه الأماكن كان جوابهم واحدا: لا يوجد لدينا أي موقوف بإسم الدكتورمحمد سعيد السهلاوي ولا نعلم مكان تواجده. لهذا لم نتمكن طوال اليومين الأولين بعد اختطاف الدكتور من ايصال الملابس و الحاجيات الشخصيه الضرورية له، وذلك يخالف حقوق المعتقل المكفوله قانونيا.

وبعد أربعة أيام من الاعتقال جاءت المجموعة نفسها، وذلك في فجر السبت الموافق 21 أغسطس 2010 في نفس توقيت اعتقاله. وهذه المرة تم اخبارنا بأمر التفتيش لكن لم يطلعونا عليه أو الجهة التي أصدرت الأمر. وعليه فقد قاموا بالانتشار في منزل الدكتور وكان عددهم عشرة أشخاص جميعهم بلباس مدني مدججين بالسلاح واتجهوا لغرفة الدكتور محمد وقاموا بتفتيشها ولما لم يجدوا شيئا جاءهم أمر بتفتيش المنزل بأكمله واستمرت عملية التفتيش لما يقارب الساعتين والنصف. كانت أم المعتقل وأخواته والأطفال ممنوعين من الحركة في هذه المدة بحيث لم يسمح للأطفال بشرب الماء أو تناول وجبة السحور وقد داهمهم وقت الامساك ومنعوا من تناول أي شيء.

وبناء على كل تلك الأحداث فإننا نوضح للرأي العام المحلي والعالمي ما يلي:

أولا: إن أمر اعتقال الدكتور محمد سعيد السهلاوي كان شفويا ولم يتم اطلاعه على أمر القبض أو الجهة التي أصدرت أمر الاعتقال وهذه مخالفة صريحة للقانون ولحقوق المواطنة، وبالتالي فإننا نعتبر ابننا مختطفا من قبل جهة لا نعرف عن هويتها شيئا.

ثانيا: فوجئنا نحن أفراد عائلته كما بقية الناس بعد اعتقال الدكتور وآخرين، ببيان الأمن الوطني الذي يشير إلى وجود شبكة تنظيمية تهدف إلى زعزعة الأمن والاستقرار في البلاد، وذلك قبل عرضه على النيابة العامة، وكذلك حملة التشهير البشع من خلال عرض الصور والأسماء الكاملة للمعتقلين وهو ما يعد مخالفة صريحة أيضا لدولة المؤسسات والقانون.

ثالثا: مر على اعتقال الدكتورمحمد قرابة العشرة أيام وكل محاولاتنا باءت بالفشل لمعرفة مكانه أو إدخال بعض الملابس له.

وإزاء كل هذه الأحداث نقول:

إن الدكتور محمد سعيد السهلاوي ناشط حقوقي يعمل ضمن إطار القانون ولم يكن له يوما ما في أي موقف تحريضي على العنف.

إن الدكتور محمد سعيد معروف بأنه محب لوطنه وأبناء وطنه وهو يسهم بفعالية في خدمة هذا الوطن وهذا ما يشهد له الجميع به.

قمنا ومنذ اليوم الأول لاعتقاله بتوكيل المحامي / محمد أحمد رسميا بالترافع عنه لدى كافة الجهات الرسمية والقانونية.

وعليه فإننا نطرح ما يلي:

نطالب وبشدة السلطات البحرينية بالسماح لنا وللمحامي الموكل بزيارة الدكتور محمد سعيد السهلاوي حالا لنراه ونزوده بالاحتياجات الضرورية الانسانية من ثياب وغيرها بدون مماطلة في ذلك.

نحمل السلطات في البحرين المسؤولية الكاملة عن سلامة الدكتور محمد سعيد السهلاوي خصوصا مع عدم السماح لعائلته او محاميه بمقابلته والاطمئنان على وضعه.

نطالب بالافراج الفوري وغير المشروط عن الدكتور محمد سعيد السهلاوي و نرفض كافة المزاعم المعلنة في حقه .

نشدد على كافة الجهات الإعلامية و الرسمية بعدم التعرض للدكتور محمد سعيد السهلاوي بالإساءة أو التشهير في هذا الشأن قبل صدور أحكام الإدانه، حيث أنه لازال بريئا من التهم المنسوبة إليه، وسوف يظل بريئا اذا ما قدم لمحكمة عادلة بحضور مراقبين محايدين.

نطالب كافة العلماء و الشرفاء في البلد بالتحرك في إطار القانون من أجل الافراج عن الدكتور .

ختاما:

نحن على ثقة تامة بالله سبحانة وتعالي وأنه الواحد الاحد وأن ما نسب الى الدكتور محمد سعيد السهلاوي – عضو مجلس ادارة مركز البحرين لحقوق الانسان - من تهم هي محظ افتراءات وأكاذيب حيث أن الدكتور له خبرة واسعة في العمل الحقوقي ومن المستحيل أن ينضم لمثل هذا النوع من التنظيم المزعوم، وسوف نقوم بانشاء حملة سلمية للتضامن معالدكتور محمد سعيد السهلاوي في موقع الFacebookتحت عنوان:
Freedom for Dr.Mohammed Saed Al Sahlawi

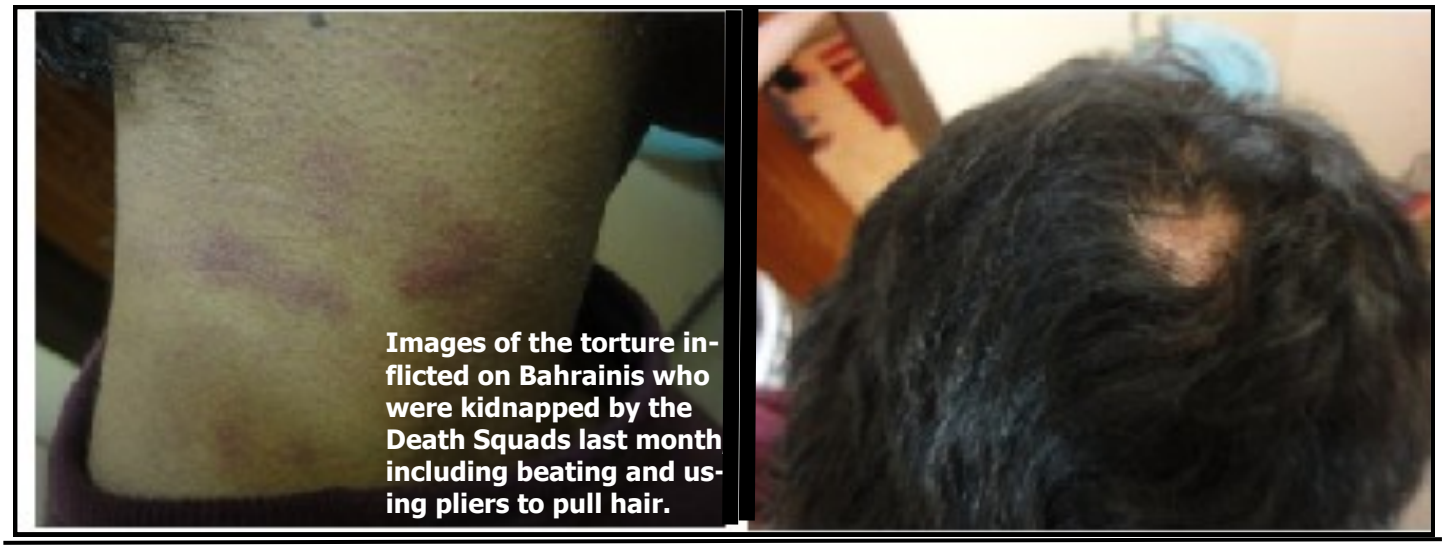

Images of the torture inflicted on Bahrainis who were kidnapped by the Death Squads last month including beating and using pliers to pull hair.

البحرين تنفي وجود اي رابط بين الناشطين الشيعة الموقوفين وايران

23 اغسطس 2010

المنامة (ا ف ب) - نفى جهاز الامن الوطني في البحرين وجود اي علاقة بين ناشطين شيعة تم توقيفهم في البحرين مؤخرا وايران، كما ذكرت وكالة الانباء البحرين الرسمية الاثنين.

ونقلت الوكالة عن مصدر في جهاز الامن الوطني قوله ان "ما تردد مؤخرا في بعض وسائل الاعلام من وجود ارتباط بين الشبكة التنظيمية التي تم كشف وضبط عناصر متورطة بها، وما يسمى مجموعات مسلحة وخلايا نائمة تستعد للتخريب في دول خليجية في حال تعرضت الجمهورية الاسلامية الايرانية لضربة عسكرية، عار من الصحة وليس له اساس".

واكد المصدر انه "ينفي وجود اية علاقة او ارتباط بين العناصر التي تم القاء القبض عليها والجمهورية الاسلامية الايرانية".

وكانت صحيفة القبس الكويتية ذكرت الاحد نقلا عن مصدر امني ان الكويت تراقب عن قرب "خلايا تخريبية نائمة" قد تستخدم العنف في حال تنفيذ ضربة ضد ايران، مؤكدة ان اجهزة الاستخبارات البحرينية حذرت دول الخليج الاخرى من وجود عدد كبير من "الارهابيين المسلحين" الذين يعدون لاعمال تخريبية في حال تعرض ايران لهجوم.

واضافت القبس ان تحذير الاستخبارات البحرينية صدر بعد حصولها على اعترافات عناصر "خلية ارهابية" اوقفوا قبل ايام واقروا بانتمائهم الى اجهزة عسكرية لدولة مجاورة.

غير ان المصدر الامني البحريني اكد في تصريحه للوكالة الرسمية الاثنين ان "التحريات والمعلومات اكدت ان الشبكة التنظيمية لها ارتباطات خارجية مع شخصيات خارجة عن القانون وتدعو لارتكاب الاعمال الارهابية والتخريبية، ولم يثبت غير ذلك".

واعرب المصدر عن امله في "ان لا تستخدم بعض وسائل الاعلام هذه القضية في امور اخرى غير صحيحة، خاصة ان هناك اتفاقية امنية بين مملكة البحرين والجمهورية الاسلامية الايرانية من اجل تعزيز الامن والاستقرار بين البلدين".

وكانت منظمتا هيومن رايتس ووتش والعفو الدولية دعتا الاربعاء الماضي السلطات البحرينية الى الافراج عن ثمانية ناشطين شيعة بينهم رجلا دين، اعتقلوا في الايام الاخيرة، او اتهامهم رسميا.

ومن بين الموقوفين عبد الجليل السنكيس القيادي في حركة الحريات والديموقراطية (حق) الشيعية، ورجلا الدين محمد حبيب منصور الصفاف المعروف باسم الشيخ محمد المقداد وسعيد ميرزة احمد المعروف بالشيخ سعيد النوري اضافة الى الناشط الشيعي عبد الغني علي عيسى خنجر. وكان مسؤول امني بحريني اكد الاحد ان الموقوفين الثمانية اعترفوا بانهم يدعمون جماعات "تخريبية" في البحرين، لكن الامين العام لجمعية الوفاق الوطني الشيعية رفض هذه الاتهامات.

وقال المسؤول الامني ان "اعترافات المتهمين كشفت عن تلقيهم اموالا وتبرعات من رجال دين وتجار تحت غطاءات مختلفة، وانهم قاموا بتوجيه هذه الاموال لتمويل تلك الجماعات للقيام باعمالهم المدانة والمشينة".

ولكن الشيخ علي سلمان، الامين العام لجمعية الوفاق الوطني الاسلامية، ابرز الحركات الشيعية في البحرين، رفض خلال مؤتمر صحافي الاحد اتهام المعتقلين بالعنف قائلا انهم "لا يؤمنون بمبدأ العنف ولذا لا تركب تهمة التنظيم السري عليهم".

والبحرين دولة خليجية ذات اغلبية شيعية وتحكمها عائلة ملكية سنية. وبعدما شهدت اضطرابات سياسية، عادت البلاد في 2002 الى الحياة البرلمانية التي علقت فيها في 1975.

هيومن رايتس ووتش والعفو الدولية تدعوان البحرين الى الافراج عن ثمانية ناشطين

19 اغسطس 2010

واشنطن (ا ف ب) - دعت منظمتا هيومن رايتس ووتش والعفو الدولية الاربعاء السلطات البحرينية الى الافراج عن ثمانية ناشطين بينهم رجلا دين شيعة، اعتقلوا في الايام الاخيرة، او اتهامهم رسميا.

وقالت حسيبة حاج صحراوي المديرة المساعدة لفرع شمال افريقيا والشرق الاوسط في منظمة العفو الدولية "ان على السلطات البحرينية ان تكون واضحة بشأن سبب توقيف هؤلاء الناشطين الثمانية وعليها اما ان تفرج عنهم او توجه اليهم تهما محددة".

واضافت صحراوي "انه من غير المقبول ان يتم اعتقالهم فقط بسبب انشطتهم في الدفاع عن حقوق الانسان وانشطتهم السياسية غير العنيفة او بسبب انتقادهم الحكومة".

وتساءل جوي ستروك المدير المساعد لقسم الشرق الاوسط في منظمة هيومن رايتس ووتش من جهته عن دوافع السلطات. وقال في بيان "اذا كان بامكان حكومة البحرين اثبات ان سلوك هؤلاء الناشطين اجرامي فلماذا تلجأ الى مزاعم (...) غامضة؟".

وكانت وكالة انباء البحرين نقلت الاحد عن مصدر مسؤول في جهاز الامن البحريني قوله ان اربعة موقوفين شيعة بينهم اثنان من المراجع متهمون باقامة "شبكة تنظيمية تهدف الى زعزعة الامن والاستقرار في البلاد".

وبين هؤلاء الاربعة عبد الجليل السنكيس القيادي في حركة الحريات والديموقراطية (حق) الشيعية. اما الثلاثة الاخرون فهم محمد حبيب منصور الصفاف المعروف باسم الشيخ محمد المقداد وسعيد ميرزة احمد المعروف بالشيخ سعيد النوري اضافة الى الناشط الشيعي عبد الغني علي عيسى خنجر.

واتهم المسؤول الامني البحريني المجموعة بالدعوة الى "العنف وارتكاب اعمال ارهابية". واوضحت هيومن رايتس ووتش ان السنكيس كان شارك في مؤتمر لمجلس اللوردات في لندن في 5 آب/ اغسطس حيث ندد بانتهاكات حقوق الانسان في البحرين.

وتؤكد المنظمتان انه تم توقيف اربعة ناشطين آخرين هذا الاسبوع. وهم جعفر الحسابي وميرزة المحروس وعبد الهادي المقودر ومحمد سعيد. وهذا الاخير عضو في مركز حقوق الانسان في البحرين، بحسب المنظمتين.

وقال نائب مدير هيومن رايتس ووتش للشرق الاوسط جو ستورك ان "بلدا يحترم حقوق الانسان مثل البحرين (...) لا يوقف اشخاصا لمجرد انهم انتقدوا الحكومة بقسوة".

وستجرى انتخابات تشريعية وبلدية في البحرين هي الثالثة منذ 2002 تشارك فيها جميع القوى السياسية باستثناء حركة "حق" التي ينتمي اليها السنكيس.

والبحرين مملكة صغيرة في الخليج ذات اغلبية شيعية وتحكمها عائلة ملكية سنية. وبعدما شهدت اضطرابات سياسية، عادت البلاد في 2002 الى الحياة البرلمانية التي علقت فيها في 1975.

أوقفوا التعذيب في البحرين

جمعية العمل الاسلامي تقاطع انتخابات مجلس الشورى الصوري

بناء وطن الديمقراطية والحرية والكرامة يحتاج إلى وقفة صادقة وتحقيق الشراكة يتطلب برنامج إصلاح متفق عليه

بناءا على تكليف من الأمانة العامة لجمعية العمل الإسلامي تم عقد مجموعة من الورش لدراسة الوضع العام في البحرين ومناقشة الموقف من الإنتخابات وتقديم الإقتراحات اللازمة من أجل إتخاذ القرار الصائب ووضع البرامج والخطط المناسبة.

وبعد الجلسات والمشاورات والمداولات التي استمرت لفترة كافية لضمان موقف لا استعجال فيه ولا تسرع تم رفع إيجاز يصلح أن يكون قاعدة لإتخاذ القرار من قبل الأطر القيادية في جمعية العمل الإسلامي، يعتمد على التالي:

مراجعة المشروع الإصلاحي

إن المشروع الإصلاح الذي أطلقه ملك البلاد، وتوقع الناس منه الكثير على مستوى الاصلاح السياسي والاقتصادي والمعيشي تبين خلال السنوات الماضية أن هذا المشروع تشوبه حالة من الغموض والإرباك وعدم الجدية، ولا يوجد أي وضوح فيه لإصلاح الوضع السياسي بعد حملة من الشعارات التي رفعت لكنها لم تطبق، ورفعت سقف طموحات المواطنين ودغدغت مشاعرهم لكنها سرعان ما تبخرت وأصبحت هشيماً تذروه الرياح. فالإصلاح وعد المواطنين بالشراكة في الوطن وقراره وتقاسم الثروة، والتساوي في الواجبات والحقوق، ولكن ما حصل كان مخيبا للامال الوطنية حيث كشفت أحداث السنوات الماضية عن مجموعة من الحقائق التي تستحق التوقف ومراجعة الحسابات، منها:

1- فوجيء المواطنون بدستور صادر بإرادة ملكية منفردة في وقتٍ كان المواطنون يتوقعون صدور دستور عقدي يأخذ رأيهم ويؤسس للمملكة الدستورية الموعودة على غرار الديموقراطيات العريقة.

2- ومجلس شورى مطور، نصفه منتخب والنصف الآخر معين من قبل الملك يشارك في التشريع ويقود العملية السياسية، ولا يرقى لمستوى المجالس الديموقراطية لا في شكله ولا في صلاحياته ولا في مهماته، وليس البرلمان الذي طالب به أبناء البحرين في جميع المراحل النضالية.

3- وتوزيع طائفي ظالم للدوائر الإنتخابية يفرق بين مواطن وآخر في الوقت الذي كان المواطنون ينشدون العدل والمساواة في الحقوق والواجبات والمواطنة.

4- وفي الوقت الذي كان المواطنون ينتظرون العدالة والشفافية في مجمل العملية السياسية والإصلاحية ولا سيما العملية الإنتخابية وإذا حجب المعلومات وتأخر الكشوف والمراكز العامة للتصويت الإلكتروني هي التي تتحكم في العملية الإنتخابية برمتها.

5- والأدهى من ذلك والأمر هو تلاشي أمال المواطنين في تحقيق شراكة حقيقية في إدارة الوضع بين المواطنين عبر نوابهم المنتخبين والسلطات الحاكمة وإذا بالنتيجة التي صدمت الجميع تتبلور في تحويل المجلس بغرفتيه إلى مجموعة موظفين يعملون بأمر السلطة ويأتمرون بأوامرها.

6- بعد أن تنفس المواطنون الصعداء جراء إلغاء قانون أمن الدولة الظالم من قبل ملك البلاد وأمل المواطنين بالتحول – ولو تدريجيا – لدولة القانون والمؤسسات وإذا بهم يتفاجئون بأن ذلك القانون الذي أخرج من الباب يدخل عليهم من النافذة بممارسات يومية لا تتحملها الساحة على كل المستويات وتشكل عائقا كبيرا امام التنمية والاستقرار.

مراجعة التجربتين النيابتين

أثبتت التجربتان السابقتان أن كلا المجلسين ليسا سوى أداة مقيدة تتحكم فيها السلطة وتطوعها للوصول إلى أهدافها، وأداؤهما خلال دورتيهما ضعيف جداً ولا يساوي حتى الجهود التي بذلتها الحكومة والنواب والمواطنون للوصول إلى المجلس النيابي فضلاً عن إرساء أساسات الديموقراطية والعدالة والمساواة.

البحرين إلى أين

لا يمكن أن نطلق اسم الإصلاح ولا الديموقراطية على الوضع الذي وصلت إليه الأمور في البحرين، خاصة مع التراجعات الكبيرة على مستوى حرية الرأي والتعبير وعودة القبضة الأمنية التي تسببت في حدوث أزمات كبيرة في الفترات السابقة، ناهيك عن مشكلة التعليم التي وصفها ولي العهد بأنها كارثة وطنية واستمرار الفقر والبطالة وسرقة الأراضي والسواحل وأزمة الإسكان والتجنيس والصحة وغيرها من أزمات لا يبدوا في الأفق وجود إرادة جادة لمعالجتها وإذا لم تتم المراجعة والعودة إلى تحقيق الوعود وحل المشاكل الحقيقية التي جاء ما يسمى بالمشروع الإصلاحي لعلاجها فإن الإستقرار والتنمية لن تكون قريبة من الوطن. والنتيجة التي توصلت لها الهيئات القيادية في جمعية العمل الاسلامي تتلخص فيما يلي:

- إن جمعية العمل الإسلامي سمعت بالمشروع الإصلاحي وقررت التفاعل معه والمشاركة في الإصلاح والديمقراطية من أجل طي صفحة الماضي وبناء وطن ديموقراطي قادر على احتضان أبنائه دون تمييز، وترى أنه من غير المنطقي ولا المعقول أن الإصلاح والشراكة التي كانت تطالب بهما دائماً ترفضهما عندما يفتح المجال لتحقيقهما في ظل دولة القانون والمؤسسات التي تكفل حياة العزة والحرية والكرامة للناس.

إن جمعية العمل الإسلامي ترى أن الإنتخابات ليست هدفاً في حد ذاته بل هي وسيلة لتحقيق الشراكة في قرار الوطن وصياغة وضع البلاد الذي يتطلع إليه المواطنون، وستشارك فيها بتفاعل كبير عندما يتحقق ذلك.

- إن جمعية العمل الإسلامي ترى أن هذا البرلمان ليس لا يؤدي إلى الشراكة والديموقراطية فحسب بل هو من معوقات بناء وطن الديموقراطية والحرية والكرامة وتحقيق الشراكة، وهو داعم رئيسي للإستبداد وغطاء لفساد السلطة.

- إن جمعية العمل الإسلامي ترى أن الخروج من هذه المعضلة يتطلب ما يلي:

أ- المبادرة إلى إقرار الدستور العقدي الذي تضعه لجنة مختصة متفق عليها ويعرض على المواطنين للموافقة عليه.

ب- إنشاء برلمان حقيقي كامل الصلاحيات التشريعية ويقوم بدوره كاملاً في المحاسبة والرقابة، وهذا يتطلب إلغاء أي دور تشريعي للمجلس المعين، ويتطلب إلغاء المراكز العامة للتصويت الإلكتروني، وتصحيح الدوائر الإنتخابية بما يحقق المساواة بين المواطنين.

ت- إطلاق الحريات العامة والسماح بقيام الأحزاب وتسهيل الحياة الحزبية وتوفير متطلباتها.

ث- إقرار التمكين الكفيل بتطوير الحياة السياسية والديموقراطية بزيادة الشفافية والتوزيع العادل للثروة.

ج- تحقيق الشراكة السياسية الكاملة القائمة على المواطنة المتساوية والشفافية والتداول السلمي للسلطة.

على ضوء المعطيات السابقة وحصيلة التجربتين البرلمانيتين المنصرمتين، فإن جمعية العمل الإسلامي لا ترى جدوى من المشاركة في هذه الإنتخابات الشكلية، وتوجه دعوة صادقة إلى جميع محبي الوطن والحريصين على تطوير التجربة الديموقراطية على الصعيدين الرسمي والشعبي بضرورة إعادة الحسابات وإجراء قراءة دقيقة ومتأنية للوضع، ومراجعة المواقف، والعمل الجاد للخروج من هذا الوضع المأزوم من خلال عقد مؤتمر وطني جاد يرتقي بالبلاد ويؤسس لصياغة واقع ديموقراطي على أسس سليمة..

جمعية العمل الأسلامي

الأربعاء 25 أغسطس 2010م

الموافق 14 شهر رمضان 1431هـ

البحرين: جمر تحت رماد

فشل الإصلاحات في إحقاق العدل والمساواة للغالبية الشيعية

ظلت البحرين لعقود تُعاني من أزمات متتالية سببها تهميش الغالبية الشيعية ما أدّى إلى سلسلة من التوتّرات، التي تراجعت بعد »مصالحة تاريخية «أجراها الملك حمد بن عيسى آل خليفة. لكنها لم تكن كافية، اذ لا تلبث أن تُعيد الأزمة توليد نفسها

شهيرة سلّوم

"جمر تحت الرماد". يصح هذا القول على الأزمة المندلعة في البحرين منذ أسابيع، والتي بدأت باحتجاجات وتظاهرات من أجل مجموعة من القضايا تطالب به المعارضة من حين لآخر، تتعلق بعدم كفاية الإصلاحات التاريخية التي جاء بها الملك الشيخ حمد بن عيسى آل خليفة.

ردّت السلطات الأمنية بالقمع بحجة منع التجمّع والفوضى، فتطوّرت اشتباكات بين القوات الأمنية والمعارضين، الشيعة في معظمهم، وحملة اعتقالات طالت قيادات أساسية في صفوف المعارضة، لتتفجر غضباً في الشارع ومسلسل عنفٍ متنقلاً. وبررت السلطات الاعتقالات بتعريض الأمن القومي للخطر، وبأن الاعتقال »جاء بناءً على قانون مكافحة الإرهاب!«

الملك حمد بن عيسى بدوره لم يُظهر تسامحاً. اجتمع مع المسؤولين الأمنيين موجّهاً التعليمات بالحزم، وتسخير كل الإمكانيات لمنع »المخربين «من تحقيق هدفهم، الذي قال إنه »التحريض وزعزعة الاستقرار وتشويه صورة البلاد في الخارج«، بالتزامن مع تقارير عن وجود »خلايا نائمة «تحرّكها إيران من أجل استخدامها في أي هجوم محتمل على برنامجها النووي.

الأزمة هذه تنفجر على أبواب انتخابات تشريعية مرتقبة في تشرين الأول المقبل، يرى البعض أن الأطراف تستخدم في سبيلها التحريض (المعارضة) أو القمع (السلطة). لكن هذه لم تكن إلا الكبريت الذي أشعل الفتيل. لتُؤكّد مقولة أن الاصلاحات قد فشلت في حل أزمة الأرخبيل التاريخية، المتمثلة في غياب العدالة والمساواة، لغالبية شيعية تمثل أكثر من 78 في المئة، فيما تتحكم بمقدرات البلاد وأصوله الحيوية أقلّية سنّية.

هذا لا يعني أن الإصلاحات لم تأت بمنفعة، بل على العكس، لقد أحدثت نقلة تاريخية، بالمقارنة مع وضع الشيعة ما قبل الإصلاحات، التي أعطت لهم هامشاً من حرية التجمع والتعبير وتكوين الأحزاب والمشاركة في الحكم.

لكن كان للمعارضة تحفظات على بعض الإصلاحات التي تبلورت على مراحل، إذ رأت أن دستور 2002 حمل العديد من الملابسات. فهو افتقر الى الشفافية منذ البداية، إذ لم تشارك في كتابته الشخصيات المعارضة كما ينبغي. كما أنه أنشأ مجلسين متساويي الأعضاء والصلاحيات التشريعية في اطار المجلس الوطني: النواب المنتخب والشورى المعيّن، مع إعطاء رئيس مجلس الشورى المعيّن حق الترجيح. ووجدت المعارضة أن هذا يحدّ من تمثيل الشيعة تمثيلاً عادلاً في الحياة البرلمانية.

إلا أن ذلك لم يمنعها من المشاركة في الحكومة، وكانت حكومة 2006 تاريخية في هذا الشأن، إذ مُثّل الشيعة بـ4 مناصب وزارية؛ وكانت المرة الأولى التي يشغل فيها منصب نائب رئيس الوزراء شيعي، كما سُجل دخول أول وزير بحريني من أصل إيراني. لكن الأفضلية في المناصب الحكومية الحسّاسة بقيت للسُنّة (الداخلية والدفاع). وقضية المساواة لم تُحسم ولم يُعط الشيعة وزارات كافية وظلت كفة الميزان ترجّح السنّة.

إضافة الى قضية التمثيل السياسي العادل، شكلت قضية »التجنيس «مصدراً لتوتر لا يهدأ. ورأى الشيعة أن سياسة التجنيس العشوائي محاولة لتغيير التركيبة الديموغرافية لمصلحة السنة، إذ جرى تجنيس عشرات آلاف الأشخاص من رعايا 45 دولة. نوقشت القضية في برلمان 2006 وشُكّلت لجنة تحقيق، لكن القضية لا تزال قنبلة موقوتة تُشعل غضب الغالبية الشيعية.

الوضع الاقتصادي والاجتماعي لم يتحسّن بدوره، وبقيت معدلات البطالة بين الأوساط الشيعية مرتفعة، ولا سيما في القطاع الخاص حيث يعمل غالبيتهم في مهن متدنية المهارة، ومنخفضة الأجر.

في البحث عن الطرف الخارجي في أزمة البحرين المتجدّدة، يُقصد هنا إيران. في الأسابيع الأخيرة قيل إنها تعمل على تشكيل خلايا نائمة من أجل تحريكها داخل الدول الخليجية، إذا تعرّضت لهجوم عسكري. لكن امتلاك الجمهورية الاسلامية نفوذاً داخل الأرخبيل ليس أمراً خفياً، بل هو مكرّس بفعل التاريخ والدين والجغرافيا، إضافة إلى التهميش والحرمان اللذين تعرّضت لهما الغالبية الشيعية على مدى عقود، ما فتح باباً للجمهورية الاسلامية كي تلج الى قلب الحياة السياسية البحرينية. وكانت الثورة الإسلامية في 1979 محركاً قوياً في هذا الاتجاه، إذ عملت بعدها إيران على تصدير الثورة. وكانت السلطة البحرينية، في المقابل، لا تغفل مناسبة إلا تتهم فيها المعارضة الشيعية بأنها أدوات إيرانية.

وخلال الاضطرابات التي سبقت الإصلاحات السياسية، وجهت الحكومة البحرينية أيضاً أصابع الاتهام إلى إيران وحركات الاحتجاج الشيعية بمحاولة قلب النظام، عبر تنظيمات سرية كحزب الله البحريني الذي أعلنت اكتشافه.

بعد الإصلاحات السياسية، تقلّصت الاتهامات العلنية من السلطة لإيران بأنها تدعم خلايا نائمة لقلب النظام واستخدام الشيعة، لكنها اتُهمت بالتدخل تارة باسم المرجعية الدينية، وتارة أخرى بتحريض المعارضة الشيعية على تحقيق مشروعها الإقليمي التوسعي. ولن تخرج إيران من دائرة الاتهام، ما دامت المشكلة الداخلية قائمة.

أبصرت الإصلاحات السياسية النور مع تولي الملك حمد بن عيسى الحكم وبعد مرحلة مخاض صعبة في فترة التسعينيات بلغت ذروتها في 1994 واستمرت حتى 1996. أُفرج بعدها عن جميع الموقوفين، وسُمح للمنفيين بالعودة، وضُمّنت مبادئ التغيير السياسي في ميثاق العمل الوطني الذي صوّت عليه البحرينيون في استفتاء عام بنسبة 98 في المئة.

وسُمح للأحزاب المعارضة بالعمل في الضوء. فتأسّست بعدها العديد من الجمعيات الشيعية، أبرزها »الوفاق الوطني الإسلامية .2001 «

ابطالنا المرتهنون يحاكمون سجانيهم، والعالم الحقوقي ينتفض ضد الخليفيين

فشلتم هذه المرة قبل ان تبدأوا عرض مسرحيتكم الهزيلة والسخيفة في الوقت نفسه، وانقلب الرأي العام داخل البلاد وخارجه ضدكم، ولن تهنأوا بما يقر أعينكم إلا ريث ما يركب فرس. عجبا كيف لم تتعلموا من فشلكم المخزي في مسرحية "الحجيرة" التي أحرجتم بها أصدقاءكم وأبواقكم! ولماذا تصرون على المكابرة والعناد والطغيان، وقد رأيتم ما حدث لمن سبقكم من الطغاة؟ لقد سقط صدام قبلكم شر سقوط لانه ولغ في دماء الآدميين واستخف بقيمة الناس، فلماذا تستقوون بفدائييه بعد ان فشلوا في حمايته؟ ما الطائل من هذه الدعاوى الباطلة التي تخترعها عقولكم التي استحوذ عليها الشيطان فأنساها ذكر الله؟ تعلمون قبل غيركم ان المقاومة السلمية البحرانية الباسلة أفشلت مشروعكم الذي ولد ميتا لانه قام على التضليل والكذب والخداع والتنكر للوعود. وتعرفون ان المشروع السياسي الناجح لا يقوم على تمزيق اشلاء المعارضين بالتعذيب او الخطف في جنح الليل، او ترويع الآمنين في ليالي الصوم المباركة. وتعرفون، او يجب ان تعرفوا، ان أسلافكم المحتلين فشلوا في اخضاع أهل البحرين الاصليين (شيعة وسنة)، وانكم فشلتم في اخماد صوت الاحرار، برغم قتل العديد من المواطنين ابتداء بنوح خليل آل نوح، ومحمد جمعة الشاخوري، ومهدي عبد الرحمن، وعباس الشاخوري، وصولا الى الشهيد علي جاسم. وصنعت مخيلتكم السقيمة مسرحيات هزيلة سرعان ما تخليتم عنها بعد ان بان سخفها. فالى اين انتم سائرون؟ ان كنتم تراهنون على كسر شوكة البحرانيين ذوي الشهامة والنخوة والإباء، فقد فشل من هو اقوى منكم في ذلك، وأشد بأسا، ممن رعاكم وحماكم وعذب المناضلين من اجلكم على مدى 150 عاما، ثم وجد نفسه مضطرا للانسحاب من الارض التي دنستموها باقدامكم.

اما الاحرار الذين يرزحون وراء القضبان، فهم عنوان الكرامة والمجد لهذا الشعب المسلم الحر الابي. فهل يضير الاسود ان تسجن في الاقفاص؟ انهم يقضون ليالي شهر رمضان المبارك، مبتهلين الى الله من وراء القضبان، متعبدين له وحده لا شريك له، متنصلين منكم ومن مشروعكم واجرامكم وارهابكم، وسوف يستجيب الله صومهم وصلاتهم ودعاءهم، فدعوة المظلوم لا تحجب عن رب السماء. اولئك كتب الله عليهم ان يكونوا ضحايا اجرامكم، فبرزوا الى مضاجعهم، وسيجمع الله بينهم وبينكم، فيحاجوكم ويخاصموكم امام الحضرة الالهية، وحينئذ تنكصون وتخسأون. لقد قلبتم الدنيا بضجيجكم وقعقعتكم، وساعدتمونا في إقناع العالم بانتهاء زمن التضليل الذي لف مشروعكم الفاشل، فلم يعد هناك من يشكك في همجيتكم وتخلفكم. ويكفي ان نطلع على ما صدر من تقارير في هذه الايام المعدودة لتكتشفوا حقائق مذهلة بان الله يمهل ولا يهمل، وان الانسانية ترفضكم، وتتهمكم بانتهاكات فظيعة لحقوق الانسان، وتشبثكم بقوانين الغاب التي تفرض بالقوة واراقة الدماء. فمنظمة هيومن رايتس ووج تطالبكم بالافراج عن الرهائن البحرانيين بدون قيد او شرط، ومنظمة فرونت لاين، ترفض روايتكم الكاذبة، والمنظمة الاسلامية لحقوق الانسان تطالب رئيس الحقبة السوداء السابقة، خليفة بن سلمان، باطلاق سراح الدكتور السنكيس وبقية الرهائن فورا لانهم سجناء رأي. وتقول في رسالتها: "ان المنظمة تطالبكم باطلاق سراح الدكتور السنكيس فورا لان الواضح ان اعتقاله كان بسبب عمله السلمي المشروع في مجال الدفاع عن حقوق الانسان للبحرانيين. المطلوب منك، كرئيس للحكومة، ان تعي الاعتقال بدون سبب، ينعكس سلبا على وجه البحرين الدولي وان تقوم حالا بخطوات لانهاء الاعتقال. وعليك ان تتأكد من استيعاب المسؤولين الحكوميين ان هذا التصرف طريقة غير مقبولة لادارة البلاد. وان فشلكم في القيام بذلك سوف يؤكد الشكوك بان التزام حكومة البحرين بالحرية وحقوق الانسان أجوف وانتهازي ولا قيمة له".

اما لجنة حقوق الانسان بجمعية المحامين البريطانيين تكتب رسالة لوكيل وزارة الداخلية، طارق بن دينة تستسخف فيه اعتقال الدكتور السنكيس باعتباره مدافعا عن حقوق الانسان، وتعتبر اعتقاله تعسفيا. وجاء في الرسالة: "تستذكر اللجنة الاعلان العالمي لحقوق الانسان حول النشطاء الذي يؤكد ان له الحق في "ترويج والعمل لحماية، وتحقيق حقوق الانسان والحريات الاساسية على المستويين ا لمحلي والدولي". ولذلك فالبحرين ملزمة بان لا تضايق او تميز ضد نشطاء حقوق الانسان، وهي مسؤولة كذلك عن "اتخاذ كافة الاجراءات لضمان توفير السلطات حماية الجميع، كاشخاص ومجموعات، ضد العنف والتهديد والانتقام او الضغط او اي اجراء تعسفي آخر بسبب ممارستهم الحقوق المذكورة في الاعلان" ولذلك تحث اللجنة السلطات البحرينية على اتخاذ خطوات فاعلة بشكل فوري وخطوات فاعلة لحماية وضمان سلامة الدكتور عبد الجليل السنكيس، وبشكل عام، كل المحامين المهددين ونشطاء حقوق الانسان، من اجل حماية استقلال وصدقية ممارسةالعدالة". ومن المؤكد ان بن دينة سوف يرد على الرسالة بقوله "قير صحيح".

وشجبت لجنة حماية الصحافيين الدولية، ومقرها نيويورك اعتقال الدكتور السنكيس قائلة ان اعتقاله رسالة مرعبة لاصحاب المدونات، مضيفة "اننا ندعو السلطات البحرينية لاطلاق سراح عبد الجليل السنكيس فورا".

ووقعت 13 منظمة سويدية على بيان مهم جاء فيه: يساور المنظمات الموقعة على البيان القلق الشديد حول وضع حقوق الإنسان في البحرين أن ما تقوم به السلطات البحرينية في هذه الأيام من محاصرة وترهيب لأخواننا من ابناء شعب البحرين الطيبين، من مداهمات ليلية للبيوت دون مراعاة لحرمتها وعمليات ترهيب الأطفال والنساء وإعتقال الأبرياء بحجات واهية انه لأمر مرفوض ومدان عالميا، وإننا ندعو السلطات البحرينية إلى الكف عن هذه الممارسات الشنيعة بحق هذا الشعب السلمي الحضاري، وإن هذه المسرحيات التي تفتعلها الحكومة البحرينية ليست إلا لإعتقال الأبرياء الذين يطالبون بحقوقهم الشرعية .كما نود تحذيرهذه السلطات بان اي مساس او تعرض لسماحة الشيخ محمد حبيب المقداد ومن معه سوف تكون عواقب هذه الممرسات وخيمة في الاوساط الحقوقية والمراكز الاسلامية الاوربية والعالمية وكما سنعمل على مقضاة هذه السلطات في المحاكم الدولية اذا ما مس سماحة الشيخ محمد حبيب المقداد ومن معه باي سوء فمن الضروري للسلطة أن تراجع نفسها وتطلق سراح جميع المعتقلين فوراً دون قيد أو شرط". انها رسائل دولية تتحدى الاحتلال الخليفي المقيت، وتثبت فشل مسرحيته الواهية هذه المرة فشلا يفوق فشله في المسرحيات السابقة. وبفضل الله هزم الطغاة انفسهم بانفسهم هذه المرة "يخربون بيوتهم بأيديهم وأيدي المؤمنين، فاعتبروا يا أولي الابصار". وعليه ندعو المؤمنين في هذا البلد المعذب ان يبتهلوا الى الله في هذه الليالي المباركة ويدعوه، جل شأنه، لتخليص البلاد والعباد من هذا الكابوس الثقيل، وللرهائن بالتحرر العاجل من براثن الوحوش الخليفيين، وان ينصر البحرانيين المستضعفين على الخليفيين المستكبرين والجائرين والظالمين، فهو حسبنا ونعم الوكيل.

حركة احرار البحرين الاسلامية
18 اغسطس 2010

الوضع في البحرين - تتمة ص 1

العديد من المواطني افادات موثقة تؤكده، وبتقنين الاجرام الى مستويات غير مسبوقة، ومنها منع استكمال تطبيب الاستاذ حسن مشيمع، ومنع الاطباء والممرضين من معالجة الجرحى الذين يسقطون ضحايا للاسلحة المحرمة التي تستخدم بشكل مقنن في الشوارع ضد الابرياء، ومنها ايضا تسليط الاجانب المدججين بالسلاح على البحرانيين في مناطق سكناهم. هذا الارهاب الرسمي لن ينجح في تغيير الحقيقة، بادعاء ان المطالبين بحقوقهم المشروعة ارهابيون. وهنا يسعى الخليفيون لتغيير مفاهيم الارهاب. فبدلا من تجريم تلك الممارسات التي ترعب المواطنين وتهدد حياتهم وتستهدف ارواحهم بشكل مباشر ومكشوف ومصور، يسعى العدو الخليفي لاظهار ان من يطالب بحقه بشكل سلمي "ارهابي". فالاستاذ الجامعي، كالدكتور السنكيس، ارهابي. والخطيب الذي يتحدث الى الناس من على المنبر، كالشيخ محمد حبيب المقداد "ارهابي" و الناشط الحقوقي مثل الدكتور محمد سعيد السهلاوي او الاستاذ عبد الغني خنجر "ارهابي". وعالم الدين الذي يمارس دوره في الارشاد والتربية والتوجيه "ارهابي". والشاب الذي يخرج في الشارع محتجا ضد فرق الموت وعناصر التعذيب "ارهابي".

لقد تغير المشهد البحراني بين ليلة وضحاها، وعادت اجواء الثمانينات والتسعينات لتكشف الوضع الحقيقي للارهاب المقنين. وهنا اصبح على المجموعة الدولية اتخاذ موقف واضح لاعادة المصداقية للجهود الرامية للقضاء على الارهاب. هذا العالم مطالب قبل كل شيء بشجب الاستبداد الخليفي المتمثل بفرض قوانين قمعية لضرب المعارضين، ورفض اشراك المواطنين في تشريع تلك القوانين. فليس كل قانون "قانونا" الا اذا تحققت له شرعية نابعة من انسجامه مع قيم "الحق" و "العدل". فالقانون لا يكتسب شرعيته من كتابته على الورق وتوفير اجهزة لتنفيذه. فالقانون الخليفي، من الناحية العملية، يشجع التعذيب، فهل هو قانون شرعي؟ وقانونهم يعطي الاكثرية حقوقا اقلية في الانتخاب والترشح والمناصب الادارية، فما شرعيته؟ وقانونهم يعطي آل خليفة حقوقا اكبر مما يعطيها للبحرانيين، فما شرعية ذلك القانون؟ الحركة المطلبية التي تصدت لهذا الظلم تسعى لاعادة التوازن في ادارة البلاد، ومنع الاستبداد المطلق الذي يمارسه الديكتاتور على البلاد باسم القانون. هذه الحركة تسعى لايصال البلاد الى مستويات حضارية متقدمة على غرار ما تمارسه الدول الاخرى، من ديمقراطية وحقوق انسان، وشراكة سياسية حقيقية للمواطنين. هذه الحركة ركزت منذ انطلاقتها في 1922 على منع الاستبداد بكافة اشكاله، او الاستغلال، او الهيمنة المطلقة من قبل عائلة او مجموعة على البلاد. ربما تغيرت مكونات تلك الحركة، ولكنها بقيت في جوهرها تعبيرا عما يجول في نفوس المواطنين، على اختلاف ايديولوجياتهم ومذاهبهم، من رغبة في القضاء على الاستبداد الخليفي واقامة نظام سياسي مؤسسة على دستور يكتبه ابناء الشعب ولا يفرض عليهم من احد. ولذلك لم يتوقف الصراع بين الجانبين، العائلة الخليفية التي تحولت تدريجيا لتصبح عدوا حقيقيا للشعب، والبحرانيين بشتى مشاربهم السياسية والدينية. فهي حركة من اجل الاصلاح والتغيير. هذه حقيقة لا يملك احد التخلي عنها مهما وجه له من تهم، او اثير حوله من شكوك. وعندما كانت الحركة الشيوعية فاعلة على صعيد العالم، اتهم المناضلون بانهم "شيوعيون" ووجهت الاتهامات لموسوك بالتدخل في الشؤون الداخلية للبلاد. وبعد ا لثورة الاسلامية في ايران، اتهمت قوى المعارضة بالانتماء لايران او انها تتحرك وفق رغبات الحرس الثوري. ولكن هذه المرة، كان للموقف الايراني دوره في ارغام الخليفيين على عدم اللعب بالمصطلحات، وسحب الاشارات لاي دور ايراني في ما يجري. وكان ذلك كافيا لكشف حقيقة الحركة الاصلاحية، اذ اعترف العدو الخليفي بانها غير مرتبطة لايران، وهو الاعتراف الاول منذ ثلاثين عاما.

لماذا اذن هذا الاصرار على مواجهة الحركة الاصلاحية في البحرين؟ ما الذي تستفيده امريكا وبريطانيا من هذا النظام الذي فقد صلاحيته بسقوط مشروعه السياسي؟ لماذا يستعدي هؤلاء شعبا كاملا من اجل حفنة استغلالية فاسدة اثبتت فشلها السياسي والاخلاقي والانساني؟ لماذا الصمت على جرائم "فرق الموت" و "عناصر التعذيب"؟ لماذا توفير الغطاء السياسي والدبلوماسي لعائلة محتلة تشن حربا ضد السكان الاصليين (شيعة وسنة). اننا لا ننتظر اجابات لهذه التساؤلات، ولكننا نؤكد لكل من يهمه امر البحرين، بان حركة عمرها تسعة عقود لا يمكن قمعها بالسجن والتنكيل والتعذيب والاتهامات الفارغة. انها ليست المرة الاولى ولن تكون الاخيرة التي يتهم فيها الاحرار بالارهاب والعنف، بينما تؤكد الحقائق ان المتضرر الاساس من اعمال العنف انما هم البحرانيون الذين يعتدى على منازلهم وحرماتهم، ويختطف ابناؤهم من الشوارع ويعذبون على ايدي فرق الموت، ويسجن رموزهم ويعذبون بوحشية كما جرى للدكتور السكنيس الذي ستبقى ظلامته عنوانا لضرورة مواصلة التصدي للظلم والظالمين والجلادين والمعذبين. لقد انطلق المؤمنون لمواجهة الطاغوت الخليفي معتمدين على الله اولا واخيرا، وطمعا في تحرك الضمير الانساني للذود عن ضحايا التعذيب والتنكيل والابادة التي يمارسها العدو الخليفي. انها صرخة من أفئدة امهات السجناء والمعذبين، لذوي الضمائر الحية بالتدخل لوقف حرب الابادة التي يمارسها الطغاة ضد البحرانيين. فالصمت على هذه الجرائم يقوي الظلم، ويزيد الظالم امعانا في القهر والاستعباد.

ليل دامس، وفجر آت

أنت العناء وأنت الهم الكمد ... مذ جئت حلت بنا الضراء يا حمد
يا سوء طالعك المشؤوم حين بدا ... فعم أرض أوال السوء والنكد
فليته كان مخسوفا وليت به ... حل المحاق فلم يرزء به البلد
عقد من الغم لا كانت كوائنه ... عهد المصائب لم يهنأ به أحد
إلا البهائم ترعى في حضائرها ... ماتت بصائرها وانتابها الرمد
تقتات من فضلات القصر مائدة ... معجونة بدم يا بئس ما وردوا
ظلم وفحش وتجنيس ومسخرة ... وكل ذلك "إصلاح" كما وعدوا
سجن وقهر وتعذيب بلا ورع ... ونهب خيراتنا شرع ومعتقد
لا تحزنن فأشباه الرجال غدا ... لن يحصدوا غير شوك بئس ما حصدوا
فليس بعد عناء الدرب في غسق ... وبعدما قد جرى، للظالمين غد
نعيش في أرضنا شعبا بلا وطن ... فالاحتلال على الأغراب يعتمد
يساق خير عبا دالله في غسق ... الى الزنازن ان يوما له انتقدوا
والقوم في صمم أضحت قلوبهم ... أقسى من الصخر هل ماتوا وهل جمدوا

اليوم يبدأ تاريخ التحرر في ... هذي البلاد فطوبى للألى صمدوا
أحرارنا في يد الأعداء ما فتئوا ... عنوان عز، فهم للخيمة العمد
وهم أباة بقيد في معاصمهم ... وللكرامة صرح، بل هم الوتد
لا ينحنون لجلاد الخليفة بل ... أضحى أمامهم يبكي ويرتعد
هيهات يسترحم الأبطال قاتلهم ... فليس يرحم الا الواحد الصمد
فكلهم صرخة المفؤود صاعقة ... فمن يصيخ اذا ما يزأر الأسد
سيثبتون على الايمان ما برحوا ... ومن إله السما يأتيهم المدد
ويصبح القيد مفتاحا لمنتصر ... فذاك وعد ونعم الرب إذ يعد
ويظهر الحق والطاغوت مندحر ... فالحق يبقى ولكن يذهب الزبد
سيثأر الجيل بعد الجيل ضدهم ... ويقتفي خطوات الوالد الولد